

١٠١- ووافق المؤتمر على أن الحاجة تستدعي توافر السياسات والتدابير التنظيمية الملائمة ، بما في ذلك الحوافز والمثبطات، من أجل دعم نظم وممارسات الانتاج المستدام السليمة من ناحية البيئة، في الأجل الطويل، والمربحة للمنتجين الأساسيين في الأجل القصير. وأعد الحاجة الى تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين من أجل التشجيع على تطبيق أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة، وتحسين نوعية الأغذية والمنتجات الأخرى في القطاعات الزراعية والحرثية وقطاع مصايد الأسماك.

١٠٢- واعترف المؤتمر بأن الفقر في الريف هو السبب الأساسي لتدهور البيئة. واتفق على أن لكل من البلدان المتقدمة والنامية أدوارا هامة يجب أن تضطلع بها في مجال مكافحة الفقر، والجوع وسوء التغذية. وأوصى بوضع استراتيجيات للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، التي تؤدي الى ادرار الدخل وتنويع مصادره، مع التركيز على أشد المجموعات حساسية في المجتمعات الريفية المحلية، وضمان مشاركتها على نحو فعال.

١٠٣- وأعد المؤتمر الحاجة الى العمل وفق منهج متكامل في ادارة الموارد الطبيعية المتجددة، خصوصا في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة حيث يوجد ارتباط وثيق بين الموارد البرية والبيئة البحرية. وجرى ابراز التكامل بين الغابات والزراعة القابلة للاستمرار في المناطق الريفية، باعتبار ذلك وسيلة لتلافي ازالة الغابات وتوسيع نطاق الزراعة، وانشاء المزارع داخل المناطق الحدية. وفي هذا المدد، ينبغي القضاء على الانقسام القائم بين المؤسسات ا زراعية والمؤسسات البيئية بتشجيع العمل التعاوني المشترك بينها على المستوى القطرى والدولى.

- تعديل التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية (٣١)

- مدونة السلوك الدولية بشأن جمع المادة
الوراثية النباتية ونقلها

١٠٤- أعرب المؤتمر عن تأييده القوى للعمل الذى قامت به هيئة الموارد الوراثية النباتية فى المنظمة طوال السنوات العشر التى مضت على انشائها، واعترف بالحاجة الى تعزيز النظام العالمى، وتنفيذ "حقوق المزارعين". وأحيط المؤتمر

(٣١) الوثائق: C 93/28; C 93/LIM/30; C 93/I/PV/11; C 93/I/PV/13; C 93/PV/16

علما بأن ١٤٠ بلدا ومنظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية قد انضمت رسميا الى النظام العالمى، ورحب بالمين عضوا جديدا فى هيئة الموارد الوراثية النباتية. ودعا الاعضاء الجدد فى المنظمة الى الانضمام للنظام العالمى والى عضوية الهيئة. وكانت هناك موافقة عامة على توصيات الدورة الخامسة للهيئة.

١٠٥- وأصدر المؤتمر القرار التالى بشأن تعديل التعهد الدولى:

القرار ٩٣/٧

تعديل التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية

ان المؤتمر،

اذ يلاحظ

(أ) أن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية قد أوصى فى الفصل ١٤ من برنامج عمله، وهو جدول أعمال القرن ٢١، بتعزيز النظام العالمى لميانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام لمصلحة الاغذية والزراعة المستدامتين، وبتعديل هذا النظام بحيث تتسق مع نتيجة المفاوضات الرامية الى وضع اتفاقية للتنوع البيولوجى،

(ب) أن اتفاقية التنوع البيولوجى، التى وقعت عليها، ابان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ١٥٦ حكومة والمجموعات الاوروبية، تشمل الموارد الوراثية النباتية، وتسلم بأن السلطة التى تحدد فرص الحصول على الموارد الوراثية هى الحكومات، وأن الحصول على الموارد الوراثية يجب أن يخضع لموافقة مسبقة عن علم من جانب الطرف المتعاقد الذى يوفر هذه الموارد ما لم يحدد هذا الطرف غير ذلك، وأن هذه الموارد يجب أن توفر بشروط متفق عليها،

(ج) أن الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي المعنى باعتماد النم المتفق عليه لاتفاقية التنوع البيولوجى، قد حثت، فى قرار عن الملات المشترعة بين اتفاقية التنوع البيولوجى، وتعزيز الزراعة المستدامة، على استكشاف الطرق والوسائل التى تكفل تنمية التكامل والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجى والنظام العالمى لميانة الموارد الوراثية النباتية

واستخدامها المستدام لمصلحة الأغذية والزراعة المستدامتين. كما اعترفت هذه الوثيقة بالحاجة الى البحث عن حلول للمسائل المعلقة المتملة بالموارد الوراثية النباتية.

(د) أن الدورة الرابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية في منظمة الأغذية والزراعة كانت قد اتفقت على أن شروط الحصول على الموارد الوراثية النباتية تحتاج الى مزيد من التوضيح،

واذ يقر:

(أ) الطابع المهم والعاجل لتعديل التعهد الدولي ليتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، بطريقة متدرجة تبدأ بادماج التعهد الدولي وملحقاته معا،

(ب) الحاجة الى ضمان اقتسام المنافع مع البلدان التي توفر الموارد الوراثية النباتية بصورة عادلة ومنصفة،

(ج) الحاجة الى النظر في التوصل الى اتفاق بشأن شروط الحصول على عينات الموارد الوراثية النباتية، بما فيها المجموعات التي تجرى صيانتها خارج مواقعها الطبيعية، والتي لا تتناولها اتفاقية التنوع البيولوجي،

(د) الحاجة الى تنفيذ حقوق المزارعين،

(هـ) أهمية التعاون الوثيق، بما في ذلك تبادل التقارير، فيما يتصل بهذه المسائل بين هيئة الموارد الوراثية النباتية والجهاز الرياسي لاتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي، بالإضافة الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة،

١ - يطلب من المدير العام توفير محفل للمفاوضات بين الحكومات من أجل:

(أ) تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية بما يتسق مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

(ب) النظر في مسألة الحصول، بشروط متفق عليها، على الموارد الوراثية النباتية، بما فيها المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، التي لم تتناولها هذه الاتفاقية،

(ج) مسألة حصول المزارعين على حقوقهم،

٢ - يحث على تنفيذ هذه العملية أثناء الدورات العادية والاستثنائية لهيئة الموارد الوراثية النباتية، التي تعقد اذا اقتضت الضرورة بتمويل من خارج الميزانية، وبمساعدة الجهاز الفرعى للهيئة، وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية الحكومية المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي، ومع جهازها الرياسي بعد أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ،

٣ - يعرب عن أمله في الانتهاء من هذه العملية قبل انعقاد المؤتمر الفنى الدولي المعنى بالموارد الوراثية النباتية،

٤ - يقترح عرض حصيلة كل ذلك على المؤتمر الفنى الدولي، وعلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

(صدر في ١١/٢٢/١٩٩٣)

١٠٦- ولو حظ أن المؤتمر الدبلوماسي، الذي اعتمد نص اتفاقية التنوع البيولوجي، قد اعترف في القرار ٣ من وثيقة نيروبي الختامية بأن حل المسألتين اللتين لم تحسمهما الاتفاقية (وهما الحصول على المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية غير المقتناة بموجب الاتفاقية، ومسألة حقوق المزارعين) ينبغي التماسه في اطار النظام العالمى التابع للمنظمة. وطلب من المدير العام أن يبلغ اللجنة الحكومية الدولية لاتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع الاول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بأن مؤتمر المنظمة قد رحب بالقرار ٣ واستجاب له باتخاذ القرار الوارد أعلاه بشأن تعديل التعهد الدولي. ولاحظ المؤتمر أن المنظمة هي المحفل المناسب لهذا الغرض، كما أخذ علما بالعملية التي استهلتها المنظمة لمعالجة هذه المسائل.

١٠٧- ولو حظ أن تعديل التعهد وغيره من الاعمال التحضيرية للمؤتمر الفنى الدولي الرابع، بما في ذلك اعداد التقرير الاول عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم، وخطة العمل العالمية المحسوبة التكاليف، مسائل ينبغي النظر اليها على أنها أجزاء أساسية من عملية واحدة يتعين تنفيذها تحت اشراف هيئة الموارد الوراثية النباتية، وجماعة العمل التابعة لها. ولو حظ كذلك أن تلك المسائل تعد عناصر رئيسية لمساهمة المنظمة في اتفاقية التنوع البيولوجي، وجدول أعمال

القرن ٢١ وفى تنفيذهما، وكذلك فى تشغيل النظام العالمى تشغيلاً كاملاً. واتفق على أن تنفذ هذه العملية بتعاون وثيق مع الجهاز الرئاسى لاتفاقية التنوع البيولوجى وأمانتها.

١٠٨- وأعد المؤتمر أن تعديل التعهد الدولى، وقضية الحصول على الموارد الوراثية النباتية - بما فيها المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، بشروط متفق عليها، وهى قضية لم تعالجها اتفاقية التنوع البيولوجى، بالإضافة الى قضية تنفيذ حقوق المزارعين - سوف ينفذ من خلال عملية مفاوضات حكومية دولية، مما يستدعى دعوة الحكومات الى هذه المفاوضات فى كل مرحلة من مراحل هذه العملية وعلى امتدادها، مع ضمان المشاركة الكاملة للبلدان النامية. ووافق المؤتمر على أن تجتمع جماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية فى وقت مبكر من عام ١٩٩٤، وأن تعقد الهيئة دورة استثنائية لها فى عام ١٩٩٤ لتبدأ عملية التفاوض هذه. وطلب المؤتمر، رهنا بتوافر الموارد المالية اللازمة، بأن يعقد اجتماع هيئة الموارد الوراثية النباتية فى وقت مبكر كافى تتمكن هذه الهيئة من تقديم تقريرها الى دورة المجلس فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤. وطلب المؤتمر من المدير العام اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتوفير موارد مالية من خارج الميزانية، وتدبير موارد من الميزانية العادية للاسراع فى هذه العملية ولتمكين البلدان النامية من المشاركة تماما فى هذا الاجتماع.

١٠٩- وطلب المؤتمر من المدير العام دعوة المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية، والمراكز الدولية للبحوث الزراعية الى تقديم المساعدات الفنية التى لزم لتعديل هذا التعهد خصوصاً فيما يتعلق بالمجموعات الاساسية خارج مواقعها الطبيعية والتى لم تعالجها اتفاقية التنوع البيولوجى.

١١٠- وأيد المؤتمر أهداف واستراتيجية المؤتمر الفنى الدولى الرابع المعنى بالموارد الوراثية النباتية وعمليته التحضيرية، كما أكد بقوة أهمية هذا المؤتمر. ولاحظ المؤتمر أهمية انشاء أمانة لهذا المؤتمر بأسرع ما يمكن بعد أن أحيط علماً بأن المدير العام أعطى تعليماته، فى ١٩٩٣/١٠/٤، بانشاء هذه الأمانة. وأعرب المؤتمر عن امتنانه للبلدان التى تعهدت بتقديم الدعم المالى للمؤتمر المذكور وللعملية التحضيرية، ورحب بعرض المانيا باستضافة المؤتمر فى عام ١٩٩٦، وناشد البلدان الأخرى تقديم مساهمتها. وأعرب المؤتمر عن قلقه ازاء التأخير فى العملية، ووافق على التعجيل بعملية التحضير للمؤتمر حتى يتسنى عقد المؤتمر فى ١٩٩٦. واقترح تخصيص موارد من البرنامج العادى للتمكين من ذلك اذا اقتضت الضرورة.

١١١- وأعرب المؤتمر عن تقديره للعرض الذي قدمته المراكز الدولية للبحوث الزراعية لوضع مجموعاتها تحت رعاية المنظمة. ولاحظ المؤتمر أن المفاوضات عانت مستمرة مع المراكز الدولية للبحوث الزراعية بشأن وضع اتفاقية نموذجية، وأعرب عن اهتمامه بأن تأخذ هذه المفاوضات في حسابها الكامل الملاحظات والتعقيبات التي قدمتها هيئة الموارد الوراثية النباتية، وبخاصة فيما يتعلق بدور هذه الهيئة فيما يخص القرارات المتعلقة بالسياسات الخاصة بهذه المجموعات، ومفهوم الوصاية وانعكاساتها المحتملة فيما يتمل بالملكية القانونية، وأن الاتفاقية يجب أن تخضع للاستعراض كل أربع سنوات. ولاحظ المؤتمر أنه يجب إعداد تقرير عن سير المفاوضات وتقديمه الى جماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية والى الهيئة نفسها.

١١٢- وأوصى المؤتمر بتدعيم أمانة هيئة الموارد الوراثية النباتية، وتخصيم الموارد البشرية والمالية اللازمة، وذلك ضمن جملة أمور، لاداء الخدمات واسعة النطاق للمفاوضات الحكومية الدولية لتعديل التعهد، وقضية الحصول على الموارد الوراثية النباتية بشروط متفق عليها.

١١٣- وفى هذا السياق أصدر المؤتمر أيضا القرار التالى (٣٢):

القرار ٩٢/٨

مدونة السلوك الدولية بشأن جمع العادة الوراثية النباتية ونقلها

ان المؤتمر،

اذ يؤكد من جديد:

- (أ) أن صيانة الموارد الوراثية النباتية هي مهمة مشتركة للجنس البشرى،
- (ب) أن للدول حقوقا سيادية على الموارد الوراثية النباتية المتوافرة فى أراضيها،

(٣٢) أبدى مندوبا البرازيل وكولومبيا بعض التحفظات على النحو الوارد فى المرفق واو بهذا التقرير.

(ج) أن من الضروري توفير الموارد الوراثية النباتية لأغراض تربية النباتات وللأغراض العلمية الأخرى لمصلحة البشرية،

واذ يلاحظ

(أ) أن أفضل طريقة لصيانة الموارد الوراثية النباتية هي ضمان استخدامها بصورة فعالة ومفيدة في جميع البلدان.

(ب) أن مزارعي العالم قد استزرعوا، عبر آلاف السنين، الموارد الوراثية النباتية، وقاموا بصيانتها والمحافظة عليها وتحسينها وتوفيرها، وما زالوا يقومون بذلك حتى يومنا هذا،

واذ يقر اعتماد عثير من المجتمعات الأهلية والمحلية، الممثلة لأنماط الحياة التقليدية، على الموارد الوراثية النباتية بصورة وثيقة وتقليدية:

يوافق على مدونة السلوك الدولية الطوعية بشأن جمع المادة الوراثية النباتية ونقلها (المرفقة هاء)، والتي تستهدف أساسا المساهمة، في إطار النظام العالمي للموارد الوراثية النباتية لدى المنظمة، في صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بصورة رشيدة من أجل التنمية المستدامة، بما تقدمه من خطوط توجيهية عريضة لجمع المادة الوراثية النباتية ونقلها.

(صدر في ٢٢/١١/١٩٩٣)

خطة العمل لادماج المرأة في عملية التنمية الريفية والزراعية: تقرير عن سير العمل (٣٣)

١١٤- تدارس المؤتمر التقرير الثالث عن مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل الخاصة بادماج المرأة في عملية التنمية. ولاحظ أن هذا التقرير قد قدم بناء على طلب الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر، ورحب بالمعلومات الواردة في هذا التقرير، وتلك التي قدمها المندوبون عن تنفيذ برامج المرأة في التنمية سواء الخاصة بالمنظمة أو البلدان الأعضاء من أجل دمج المرأة في التنمية الزراعية والريفية.

(٣٣) الوثائق: C 93/14, C 93/I/PV/7, C 93/I/PV/8, C 93/I/PV/12, C 93/PV/16.